الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

تونس في 31 جويلية 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه لسيد وزير المالية

الموضوع: تعيين موظفين عموميين ومتقاعدين على رأس شركات وأملاك مصادرة للتصرف فيها

السيد الوزير

تحية طيبة وبعد،

تم خلال السنوات الماضية تعيين موظفين عموميين مباشرين ومتقاعدين على رأس شركات و أملاك مصادرة للتصرّف فيها.

بعض الموظفين العموميين ثم تحويلهم من مواقع عملهم ومهامهم داخل مختلف المصالح الإدارية التي هي في حاجة أكيدة لخدماتهم مثل مصالح المراقبة الجبائية وهياكل الرقابة العمومية ليتمّ تعيينهم على رأس شركات وأملاك مصادرة .

وفي هذا الإطار نرجو منكم مدّنا بالمعطيات التالية :

- جدول تفصيلي يتضمن قائمة الموظفين العموميين الذين تم تعيينهم على رأس شركات والأملاك المصادرة خلال الفترة 2014-2018 مع إسم المؤسسة المصادرة المعنية وتاريخ التعيين وتاريخ إنهاء التكليف (إن حصل) والوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها والوزارة التابعة لها والأجر الشهري الجديد.

- جدول تفصيلي يتضمّن قائمة الموظفين المتقاعدين الذين تم تعيينهم على رأس شركات والأملاك المصادرة يتضمن بالإضافة للمعطيات المذكورة في النقطة السابقة ،عمر الموظف المتقاعد المعيّن وتاريخ تقاعده وشكل التعاقد معه.

مع الشكر

العنوان : 1 نهج ابو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980
البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

13 فيفري 2019

مجلس نواب الشعب
الواردات
3 فيفري 2019
رمز الإدارة 418 العدد 185

من وزير الماليّة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول تعيين موظفين عموميين ومتقاعدين على شركات مصادرة للتصرف فيها

المرجع: سؤال كتابي صادر عن السيد النائب عماد الدائمي بتاريخ2018/07/31.

تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي صادر عن **النائب عماد الدائمي** حول تعيين موظفين عموميين ومتقاعدين على شركات مصادرة للتصرف فيها نتشرف بإفادتكم بما يلي:

أوكل الفصل الحادي عشر من المرسوم عدد 68 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/07/14 إلى اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة المتكونة من ممثل السيد رئيس الحكومة والسيد وزير العدل والسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقاريةوبرئاسة وزيرالمالية،صلاحية تعيين ممثلي الدولة في الجلسات العامة في الشركات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع ومتصرفين ممثلين للدولة في هياكل التصرف والتسيير بتلكالشركات.

ولغاية التسريع في نسق التفويت في الممتلكات المصادرة ومعاضدة ميزانية الدولة توخت اللجنة منهجية تعتمد على رفع التصرف القضائي على الشركات التي يمكن التفويت فيها وتعيين وكلاء أو مديرين عاميين تتمثل مهمتهم الأساسية في إعداد تلك المؤسسات لمرحلة التفويت.

وتبعا لذلك فقد ارتأت اللجنة تعيين موظفين سواء مباشرين أو متقاعدين أو قضاة ماليين أو كفاءات من القطاع الخاص وفق معايير تتعلق بالكفاءة والخبرة ونظافة اليد **يتم تكليفهم بإدارة أكثر من شركة في نفس الوقت بأجر واحد**، علما أن اللجنة تتداول بخصوص التعيينات لثلاثة مترشحين يتم اختيار واحد من بيهم وفق المعايير التي تم ذكرها.

وأثبت هذا التوجه جدواه باعتبار أن اللجنة تمكنت خاصة منذ سنة 2017 من رفع التصرف القضائي عن أكثر من 40 شركة تعمل في قطاعات متعددة وتم إقرار التفويت في 25 شركة منها وهي حاليا في مراحل متفاوتة من تقدم عمليات التفويت.

إلا أنه تجدر الإشارة أن رفع التصرف وإيجاد مسؤولين أكفاء ليست بالعملية الهينة خاصة أمام تردي الوضعية المالية لأغلب الشركات وتراكم الإشكاليات سواء المالية أو القانونية أو الاجتماعية بطريقة لا تضمن للمسؤوليين المعينين ظروف عمل مريحة وإيجاد تمويلات تضمن حتى خلاص أجورهم. وقد نتج عن هذه الوضعية بالبعض من تم اقتراحهم على رأس تلك الشركات على رفض اقتراح التعيين أو التخلي على مهامهم مما اضطر اللجنة على ترك التصرف القضائي لحين إيجاد صيغ للتفويت في حصص الدولة أو إقرار تصفية البعض منها قضائيا.

والسلام

وزير المالية

محمّد رضا شلغوم